كبير العائلة

بقلم: موسى صبرى

خطاب أنور السادات أمام مجلس الشعب هو حديث الناس فى كل لقاء. وهو من أهم البيانات الرسمية التى أدلى بها رئيس الدولة، لأنه يقدم كشف حساب عن السنوات، لأنه يقدم كشف حساب عن السنوات الخمس الماضية، ويعرض سياسة الدولة فى المرحلة المقبلة، التى ستجرى فيها الانتخابات النيابية، ثم تسمية رئيس الجمهورية فى مجس الشعب الجديد، ثم الاستفتاء الشعبى عليه.. ويواكب ذلك اختيار وزارة جديدة من منبر الغالبية.

والناس لاشك مرحبة بالديموقراطية داخلياً، وبعدم التضامن عربياً، وروابطنا الجديدة عالمياً، وبوضع النقط على الحروف فى علاقاتنا بالاتحاد السوفيتى. وعلى المسرح الديمقراطى الداخلى، حدد رئيس الدولة اختصاص مختلف السلطات. وأعلن أن الصحافة سلطة لن تكون مملوكة لفرد، وأنه لا تراجع عن الحرية السياسية.

ولم يخلق بعد الزعيم الذى يستطيع أن يرضى كل الناس. ولزعامة موقع سياسى، يفرض بطبيعته الخلاف فى الرأى، ومسئوليات القيادة تفرض على القائد أن يحمى مسيرة الأمة، من الأطماع السياسية التى تعطل هذه المسير، أو لا تتفق مع أهدافها وأمالها. ولذلك فمن الطبيعى أن تسمع آراء تمثل أقلية، لها أهداف أخرى، غير الأهداف التى تتبناها الغالبية وترضى بها وتدافع عنها.

***

ولكننا سمع بعض الآراء الملتوية التى تخرج تفسيرات، من كلمات الرئيس، لا يمكن أن تتفق مع السياسة العامة التى أعلنها بكل الوضوح والجلاء ومن ذلك القول، أن أنور السادات، أراد أن يعطى منصب رئيس الجمهورية حصانة كاملة من أى نقد، أو أى خلاف فى الرأى، أو أى مناقشة للسياسة العامة، عندما قال أن رئيس الجمهورية، هو الحكم الذى يؤدى دور رب العائلة، ويقول التفسير الملتوى، أن رب العائلة فى مصر، غير قابل للنقد من أبناء العائلة، وأنه يأمر يطاع. وهذا هو حكم الفرد!!.

نعم .. هناك من يروج لهذا التفسير، لكى ينتهى إلى القول، أن أنور السادات يريد حكم الفرد، مغلقاً بحديث عن الديمقراطية والحرية والمؤسسات الدستورية.

***

وكان من الممكن، ألا أعرض لهذا التفسير الملتوى، وأن أتجاهله. ولكننا نعيش أياماً أقوى من أن تتجاهل أية نزعة إلى التشويه، مهما كانت محدودة أو عديمة الأثر. أن هذا التفسير الملتوى، يتجاهل أن رئيس الجمهورية، يتجاهل أن رئيس الجمهورية، هو الذى تحدث فى نفس الخطاب عن التزامه بالدستور الدائم، قانون القوانين، الملزم بالاحترام والتقديس، لكل مواطن، المحدد لمسئوليات والتزامات رئيس الجمهورية، وكل المؤسسات الدستورية، الذى يحدد كل السلطات والمسئوليات، بعد أن حرمت مصر من هذا الاستقرار الشرعى سنوات طويلة، ليس هو الرجل الذى يحتمى تحت شعار رب العائلة، ساعياً إلى حكم الفرد.

***

إن تمسك أنور السادات، بهذا التقليد المصرى القديم، لم يظهر فى هذا الخطاب فقط.

--- السادات بفكرة كبيرة الأسرة.. وكبير العائلة..

وهو يقصى على مراكز القوى، وهو يغلق السجون والمعتقلات، وهو يكرم الإنسان المصرى بحمايته قانون من أى مساس بكرامته وآدميته.. وهو يصون استقلال القضاء.. أن كل مبادئ ثورة 15 مايو، أعلنها أنور السادات كبير العائلة بمعناها المصرى الأصيل.. وكبير العائلة وهو الذى يضحى من أجل أبنائها، وهو الذى يرشد من يخطئ، وهو حاميها من عاديات الزمن، وهو أولاً وقبل كل شيء الذى يجنبها الصراعات والتمزق والاقتتال حول الأطماع. وكبير العائلة له كل الاحترام والتوقير لأنه يؤدى كل هذه المسئوليات.

لقد تمسك أنور السادات بهذا التقليد المصرى الأصيل، عندما التهبت الصراعات فى مجلس الثورة.. وتمسك بهذا التقليد عندما بدأت .. وأعلن التزامه بكل مسئوليات كبير العائلة عندما فجر ثورة 15 مايو، وقضى على مراكز القوى، ونادى بحكم المؤسسات.

أن كبير العائلة المصرى، التى تكون كل فئات وطوائف وطبقات الشعب المصرى، هو الذى أرتضى حكم قانون القوانين، وأبو التشريعات.. هو الذى أرتضى حكم دستور دائم، استفتى عليه العائلة كلها، ليحدد لكل مواطن، ابتداءً من رئيس الجمهورية ما له وما عليه.

قد لا يكون (كبير العائلة) تعبيراً دستورياً، ولكنه تعبير مصرى صميم، عن دعوة الحب –وطرد الأحقاد- التى ينادى بها أنور السادات دعوة الحب .. هى ليست أبداً، ولن تكون، دعوة حكم الفرد. دعوة الحب، هى دعوة العطاء، والتآلف، والتكامل، والشعور بالأمن

والأمان. وكلها دعائم الوحدة الوطنية التى نخرها الحقد لسنوات طويلة، فكانت الهزائم المتوالية.. عسكرياً واقتصادياً وعربياً وعالمياً .. وكانت العزلة.. وكان الشعور بعدم الانتماء.. وكان استشراء مراكز القوى.

***

كبير العائلة، يريد لها أن تنمو.. يريد لها أن تستوثق من خطوها نحو البناء الديموقراطى، ولو كان معنى كبير العائلة، هو المعنى الملتوى الذى يردده بعض الخارجين على العائلة.. ويحاولون التأثير به على النوايا الطيبة.. فما كان أسهل أن يواجه مشكلات العائلة بقرار إدارى يصدره.. وكم قاسينا من القرارات التى كانت تحرر فى الظلام، بعيداً عن رقابة الجماهير.

لقد أثار كبير العائلة فى خطابه، ما رآه مهدداً للتجربة الديموقراطية، فى الممارسة النيابية الصحفية. أثاره وعرضه على الجماهير باستقامة كاملة، وبغير التواء، وقدم الحجة والدليل والبيان، ولو كان كبير العائلة يريد حكم الفرد، لاكتفى بالقرار الذى يقصف الأقلام، ويعزل النائب، ويرهب من فى عقله رأى صالح من أجل مصر. ولكن كبير العائلة، أشرك العائلة كلها فى الحكم على أمر يهدد نجاح التجربة الديمقراطية، واستمرارها، ونقاءها.

طالب بالنقد والمحاسبة.. ولكن بالدليل لا بالافتعال والتشهير.

طالب العائلة أن تحمى نفسها، من أطماع النفس.

طالب العائلة أن تكون رقيبة على من يخرج على العائلة.

هذا هو المعنى الديمقراطى للتعبير المصرى الأصيل (كبير العائلة).

***

أن دستورنا قد اختار الجمهورية الرياسيه، وأعطى رئيس الجمهورية حق رسم السياسة العامة للدولة، ومتابعة تنفيذها بالاشتراك مع مجلس وزراء مسئول أمام مجلس الشعب رئيس الجمهورية إذن، مشارك أول فى مسئولية تخضع للسؤال والاستجواب والنقد الصحفى. ولكن المساءلة الدستورية. لسياسة الدولة، وأسلوب تنفيذها، لا تعنى عبثاً غير مسئول فى المساءلة، ولا تعنى تجريح الذمم، والتشهير.. إنها تعنى الرقابة والمحاسبة، والتى تدعم الاستقرار. وتدعيم الاستقرار، هو بكشف الأخطاء عن بينه وعن دليل. ولا يوجد إنسان فى مصر فوق القانون..

ولكن يوجد أيضاً فى مصر .. القانون الذى حمى شرف الإنسان وكل حرماته.

ولن تثرى التجربة الديمقراطية، وتتحقق خطواتها برسوخ نحو المزيد من الديموقراطية ألا بالتزام الصدق والحقيقة والمعاناة الجادة من أجل تقويم البناء.

وهكذا تزدهر العائلة، وتتدعم روابطها، ولا تسقط عنها راية الحب، وتكون قادرة على تقويم الشارد والمارق والمخرب والمشهر. وتكون بذلك أقوى تماسكاً وأعمق تحقيقاً للوحدة الوطنية.

وهذا هو الفهم الواضح، لروابط العائلة، ومسئوليات كبير العائلة، الذى نكن له كل التوقير والاحترام، بإرادة حرة، وبرأى سليم، بكرامة وعزة.

***

كبير العائلة، منبع حب لا أحقاد. موقع مسئولية، لا إرهاب سلطان. مثقلة أكتافه بالأعباء . فرض عليه القدر أقسى صنوف المعاناة .. وهو يعبر بالعائلة.. إلى بداية جديدة إلى حكم الشرع والقانون بفريضة حب لا يتسع له ألا قلب كبير.

www.anwarsadat.org